إعادة النظر في الدراسات الإفريقية:

تحديات أربعة، وحالة الدراسات الإفريقية المقارنة *

ماتياس باسيداو

مدير المعهد الألماني للدراسات الدولية والمناطقية GIGA هامبورج/ ألمانيا، وأستاذ مساعد في جامعة هامبورج

تدرس هذه المقالة حالة الدراسات الإفريقية، وتجادل بأن: (١) الأبحاث عن إفريقيا تهيمن عليها وبشدة في الغالب وجهات نظر من خارج القارة وغير إفريقية وغربية؛ (٢) هناك اتجاه نحو وجهات نظر غير متمايزة حول «إفريقيا»، والتي تركز عادة على الجوانب السلبية، وتتجاهل التقدم في العديد من المجالات؛ (٣) نادراً ما تُستخدم المنهجيات التي تركز على تحديد العلاقات السببية؛ و (٤) يركز المجال على الاتجاهات الصغرى micro-perspectives، بينما القليل من الأعمال تدرس الصورة الكبيرة على المدى الطويل. ثم يناقش المقال أن الدراسات الإفريقية المقارنة، والتي تُبنى على مفهوم

* Matthias Basedau, Rethinking African Studies: Four Challenges and the Case for Comparative African Studies, Africa Spectrum, 2020, Vol. 55(2) 194–206

الدراسات المناطقية المقارنة، يمكن أن تعالج بعض هذه التحديات. وتجادل المقالة بأن وجود منظور مقارن سليم المنهجية من شأنه أن يساعد بشكل منظم في الجمع والتباين بين المنظورين «الخارجي» و«الداخلي» من أجل تحديد العلاقات السببية والاتجاهات العامة بشكل أفضل داخل إفريقيا، وبين إفريقيا والمناطق الأخرى. ومن ثَمّ؛ تتطلب الدراسات الإفريقية المزيد من الموارد، ويجب أن تنخرط بشكل أكثر فاعلية في البحوث متعددة التخصصات ومختلطة المناهج البحثية.

الكلمات المفتاحية:
الدراسات الإفريقية، المنهجية، الدراسات المناطقية المقارنة.

بينما تتصدر أخبار الصراعات والأمراض والفقر والمشكلات الأخرى، التي تهيمن على صورة إفريقيا في العالم الغربي، فإن العديد من التطورات الإيجابية طويلة الأمد في السياسة والاجتماع والاقتصاد كانت تتحقق أيضاً، فالتنوع الإفريقي والديناميكيات الخاصة بها تجعل القارة منطقة واعدة ومهمة للدراسة. ولكن كيف نستطيع تحقيق مزيد من التقدم في الدراسات الإفريقية؟

«الجزء الأول» من هذه المقالة: يناقش أربعة تحديات متداخلة بشأن الدراسات الإفريقية: (١) سيطرة المجال من قِبل العلماء من خارج القارة غير الأفارقة ومعظمهم من العلماء الغربيين؛ (٢) الاتجاه نحو وجهات نظر غير متمايزة حول «إفريقيا» مع نبرة سلبية في كثير من الأحيان؛ (٣) إهمال المنهجيات التي تركز على تحديد السببية؛ و (٤) قلة الدراسات حول الصورة الكاملة على المدى البعيد.

يوضح «الجزء الرئيسي الثاني» من المقالة: كيف يمكن أن تساهم «الدراسات الإفريقية المقارنة» في معالجة بعض أوجه القصور هذه. باستخدام مفهوم دراسات المناطق المقارنة CAS: Comparative Area Studies كنقطة انطلاق (انظر على سبيل المثال: Ahram وآخرون، ٢٠١٨)، **ومن ثَمّ فإني أنحاز لصالح المنظور المقارن بشكل واضح في عدة جوانب:**

أولاً: يجب دمج المنظورات الخارجية والداخلية حول المنطقة بشكل أكثر فعالية، الأمر الذي سيتطلب أيضاً خلق المزيد من القدرات والحوافز والفرص للباحثين الأفارقة.

ثانياً: تحتاج الدراسات الإفريقية إلى مزيد من الموارد، ويجب أن تشارك بشكل أكثر فاعلية في أبحاث متعددة التخصصات ومختلطة الأساليب.

ومع الأهمية الواضحة للمنظورات الجزئية Micro، والتي غالباً ما تكون الطريقة الوحيدة لتحديد العلاقة السببية، إلا أنه لا ينبغي للعلماء إهمال المقارنة الكلية Macro عبر الزمان والمكان، مثل هذه المقارنات ضرورية لتحديد التطورات طويلة الأجل؛ ليس فقط داخل إفريقيا، ولكن أيضاً بالمقارنة مع المناطق الأخرى، ومن ثَمّ؛ فإذا انخرطنا في دراسات إفريقية مقارنة؛ فيمكن تحدي الآراء السلبية النمطية وغير الصحيحة حول المنطقة، والأهم من ذلك؛ سيكون المجال أكثر قدرة على فهم المشكلات، والمساهمة في صنع السياسات المصممة لدعم الاتجاهات الإيجابية، ومن ثَمّ مواجهة تحديات إفريقيا.

وقبل الانتقال إلى التحديات الأربعة؛ من المنطقي الكشف عن الخلفية الشخصية لكاتب هذه السطور وما يرتبط بها من تحيزات:

أنا عالم سياسي مدرب (مع مادتين ثانويتين إضافيتَين؛ هما علم الاجتماع وعلم النفس)، لقد كنت أقوم بتحليل السياسة الإفريقية منذ عام ١٩٩٦م، وقمت بالجمع بين العديد من المنهجيات- أو الأساليب، على وجه التحديد- مثل «الدراسة المكتبية»، ومجموعات التركيز (على قضايا بعينها)، والمقابلات شبه المنظمة، والاستطلاعات، وتجارب

المســح، والتجارب المعملية في الميدان، التحليل المقارن النوعي QCA، وتحليلات العلاقات بين المتغيرات، وغالباً ما تســتند هذه الأخيرة إلى مجموعــات البيانات المجمعة ذاتيــاً عبر دولة ما. وإلى جانب إجراء العديد من المقابلات مع الســكان المحليين؛ فقد أجريــت أيضاً قدراً ضئيلاً من العمل الميداني على مســتوى القاعدة الشعبية خارج المدن الكبرى. إجمالاً: لقد زرت تســع عشرة دولة إفريقية، لكنني لم أعش أكثر من بضعة أشــهر فيها جميعــاً؛ نتيجةً لذلك اكتســبت رؤى حــول الحقائق اليومية، لكــن بحثي لا يزال يتشكل من منظورٍ كلّي.

ومن ناحية أخــرى؛ فإن خلفيتي الأنطولوجية والمعرفية مستوحاة من العقلانية النقدية لكارل بوبر (على سبيل المثال: Popper، ٢٠٠٥)، فأنا أؤمن بالعالم الخارجي وبالاختبارات التجريبية الصارمة، كما أؤيد فكرة أن البحث يجب أن يساهم في حل المشــكلات، خاصــةً عندما يتعلق الأمــر بمنطقة مــا، حيث- على الرغــم من العديد مــن الجوانب الإيجابية والتحسينات- لا تزال العديد من المشكلات قائمة، وعلى أي حال؛ فإن جميع النتائج تُعد أولية حتى يثبت خطؤها.

بعد ماكــس ويبر (١٩٣٠)؛ أعتقد أنــه من المهم جدّاً محاولــة الفصــل بين المعتقدات السياســية الشــخصية والدراســة الأكاديمية، على الرغم مــن صعوبة تحقيق ذلك تمامــاً، وفقاً لذلــك؛ فإن التحدي المســتمر الذي يواجهه الباحث هو البقاء محايداً؛ والعمل ضد أي تحيّز شــخصي قد ينجم عن التصورات المســبقة المحتملة الموجودة في اللاوعي.

وفي الأخير؛ يجب أن أشــير إلى أنني أركز على حالة «الدراســة الإفريقية في ألمانيا»، بصفة خاصة، بالرغم من أنها ليست حصرية، والســبب بسيط، هو أنني أعلم الكثير بشــأن الدراســات الإفريقية في ألمانيا مقارنةً بغيرها من البلدان، وغنــي عن البيان أن كل آرائي هي رؤى أولية، ومن ثَمّ فأنا أدعو القــارئ بأريحية إلى الاختلاف معي، واقتراح تصحيحات وتعديلات إذا لزم الأمر، فإنتاج المعرفة يتطلب مناظرات منفتحة ونقدية.

أربعة تحديات متداخلة متعلقة بالدراسات الإفريقية:

مــن أجل الحصول على صورة أكثر انتظاماً للاتجاهات الحالية في الدراسات الإفريقية؛ فإن هذا الجزء عن التحديات يعتمد على مراجعة للمؤلفات ومحتويات الإصدارات الأخيرة من ثلاثٍ مــن الدوريات الرائدة في الدراســات الإفريقية، والتي تدرس السياســات الإفريقية، وهي الشؤون الإفريقية African Affairs، ودورية الدراسات الإفريقية المعاصرة، Journal of Modern African Studies، وطيــف إفريقيا Africa Spectrum (انظر: الجدول ١)[1].

يعتمد هذا العرض على تقييم منظم للملخصات والسير الذاتية للمؤلفين طبقاً لعدد من المعايير سابقة النشر، مثل: البلد الأصلــي للمؤلفين، مجالهم العلمي، النطاق الجغرافي والمؤقت لدراساتهم، والعناصر المقارنة والمنهجية الأخرى. والفترة محل الدراســة كانت عبارة عن «لقطة» مؤقتة؛ لأنها تغطي فقط الأعداد من الدوريات ســابقة الذكر من ٢٠١٩م وحتى ٢٠٢٠م، مما أفرز عيّنة مكوّنة من ٦٦ مقالة فقط.

جدول (١):

المؤلفون والمحتوى في ثلاث دوريات رائدة في الدراسات الإفريقية (٢٠١٩م حتى أوائل ٢٠٢٠م):

	African Affairs	Journal of Modern African Studies	Africa Spectrum	المجموع
مؤلفون يعيشون في إفريقيا*	٪١٨,١٨	٪٤,١٧	٪٢٣,٢٣	٪١٣,٦٤
مؤلفون من أصول إفريقية*	٪٥١,٥٢	٪٢٥,٠٠	٪٣٨,٨٩	٪٣٠,٣٠
العلوم الاجتماعية**	٪٨١,١٧	٪٧٦,٠٤	٪٧٢,٢٢	٪٧٨,٠٨

(١) أنا مدين للغاية لمساعدتي البحثية الممتازة «سارة وينزل»، التي جمعت هذا الملخص.

متعلقة بالمشكلات	٪١٥,١٥	٪٢٥,٠٠	٪٢٢,٢٢	٪١٩,٤٠
متعلقة بالحلول	٪٣,٠٣	٪١٢,٥٠	٪٢٢,٢٢	٪٨,٩٦
دراسات حالة	٪٩٣,٩٤	٪٨٣,٣٣	٪٥٥,٥٦	٪٨٥,٠٠
على المستوى الميكرو (تحت الدولة)	٪٢٧,٢٧	٪٥٠,٠٠	٪٢٢,٢٢	٪٣٤,٣٣
مقارنة واضحة	٪١٢,١٢	٪٢٩,١٧	٪١١,١١	٪١٧,٩١
المناهج الكمية مقابل المناهج الكيفية	٩١,٠١ ٪٩,٠٩	٨٧,٥ ٪١٢,٥٠	١٠٠ ٪٠,٠٠	٩١,٠٤ ٪٨,٩٦
جهود مبذولة لتحديد السببية	٪٩,٠٩	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	٪٤,٤٨
على المدى الطويل <١٠ سنوات	٪٢١,٢١	٪١٦,٦٧	٪٣٣,٣٣	٪٢١,٢١
الصورة الكبرى (إفريقيا/ المناطق الفرعية)	٪٠,٠٠	٪٨,٣٣	٪٣٣,٣٣	٪٧,٥٨
إجمالي عدد المقالات	٣٣	٢٤	٩	٪١٠٠/٦٦

المصدر: تجميع المؤلف، العد وإحصاء الملخصات قامت به سارة وينزيل.

* في المقالات متعددة المؤلفين؛ أشرنا بـ«نعم» حتى لو كان واحد فقط مقيماً في إفريقيا أو في جامعة إفريقية.

** النسبة ترجع إلى المساهمات الحقيقية للمؤلفين لكل مقال (مثلاً: مؤلفان اشتركا في مقالة فإنها تُحسب بـ«نصف» مقالة؛ وقد تم اختيار الدوريات بسبب نشرها عن السياسات الإفريقية، ومن ثم فهي بالضرورة تحتوي على مقالات علوم سياسية والعلوم الاجتماعية الأخرى.

التحدي الأول: هيمنة الرؤى، غالباً الغربية، من خارج القارة:

في الاجتماع السنوي للجمعية الأمريكية للعلوم السياسية APSA، في سان فرانسيسكو في عام ٢٠١٩م، نظمت مجموعة مؤتمر السياسة الإفريقية APCG- وهي الآن قسم كامل من APSA تُسمّى «السياسة الإفريقية»- طاولة مستديرة، برئاسة زكريا مامبيلي، التي ناقشت كيفية تعزيز دمج العلماء الأفارقة[1]، اتفق المشاركون على أن معظم الأعمال المتعلقة بالسياسة الإفريقية تأتي من مؤلفين غير أفارقة، كما أشار قسطنطين ماندا، الذي كان يعمل سابقاً في جامعة ييل والآن بجامعة دار السلام، إلى أن ١٧ بالمائة فقط من جميع المقالات والكتب حول السياسة الإفريقية كتبها أفارقة.

ويؤيد تحليل المقالات في المجلات الثلاث هذا الرأي، فقط ١٣ بالمائة من جميع المقالات كتبها أو شارك في تأليفها باحث في إحدى الجامعات الإفريقية (الجدول ١). إذا تم تضمين المؤلفين الأفارقة المقيمين في مؤسسات غير إفريقية، فإن النسبة المئوية للمؤلفين من أصل إفريقي ترتفع إلى حوالي ٣٠ بالمائة. في حين أن هذا قد يبدو أكثر طمأنة؛ إلا أنه لا يزال يعني أن ٧٠ بالمائة من المؤلفين من أصل غير إفريقي، ومن ثم يقر المجتمع بالمشكلة.

وقد أحرزت جهود «البحث المناطقي» تقدماً في الولايات المتحدة وألمانيا وأماكن أخرى، حقق معهد ABI: Arnold Bergstraesser ، بقيادة أندرياس ميهلر، نجاحاً خاصاً في قيادة العديد من المبادرات في ألمانيا، مثل معهد Maria Sibylla Merian للدراسات المتقدمة في إفريقيا MIASA. بالتعاون مع جامعة غانا في أكرا؛ تسعى MIASA إلى إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون مع العلماء الأفارقة، كما أن هناك مبادرات مماثلة في بلدان أخرى يجري الإعداد لها.

ومع ذلك؛ فإن السبب الرئيسي لنقص تمثيل العلماء الأفارقة قد لا يكون التهميش المتعمد، فقد اتفق العلماء في المائدة المستديرة لـ APSA على أن نقص الموارد للتعليم العالي في البلدان الإفريقية هو جزء من التحدي. في الواقع؛ سيكون الأمر معجزة إذا لم يكن لنقص تمويل الجامعات والمؤسسات البحثية في القارة الإفريقية أي تأثير على مقاييس «المخرجات» وفقاً للمقاييس الغربية

(١) جميع البيانات والحقائق وفقاً لملاحظاتي.

التقليدية. علاوةً على ذلك؛ فإن هياكل التحفيز في كثير من الأحيان لا تشجع على النشر؛ فغالباً ما يتقاضى العلماء في إفريقيا أجوراً منخفضة أو غير منتظمة. فالعمل الاستشاري هو الذي يدفع الفواتير وليس المطبوعات في المجلات، أما بالنسبة للعلماء الغربيين فإن المنشورات هي العملة التي تشتري المناصب، ومدة المنصب، والرواتب الأعلى، لكن الصورة تبدو مختلفة بالنسبة للعلماء الأفارقة. وقد بدأت الجامعات الإفريقية في إدخال معايير الترقي التي تتطلب المنشورات، لكن مثل هذه المبادرات قد تتعثر طالما استمرت الاستشارات في كونها أكثر ربحية. أضاف ليونارد وانتشيكون، الأستاذ في جامعة برينستون ومؤسس المدرسة الإفريقية للاقتصاد ASE، في اجتماع APSA: أن التدريب في المؤسسات الإفريقية غالباً ما يهمل الأساسيات ويركز بدلاً من ذلك على العلوم التطبيقية، وبالتالي فشل في وضع أساس متين للباحثين. لذا؛ فإن إدماج العلماء الأفارقة هو مسألة موارد وحوافز، وليس مجرد نيات.

وإذا تجاوزنا نقطة البداية الواضحة للغاية للمشكلات الإفريقية، وهي أنه لا ينبغي إعادة سرد الحقائق الإفريقية من قِبل (فقط) أصوات خارجية، فإن التضمين الأوسع لوجهات النظر الإفريقية يقدم بعض الفوائد المتميزة. إن وجهات النظر الخارجية للعلماء الغربيين، وغيرهم من غير الأفارقة، مثقلة بعدد من الصور النمطية، وغالباً ما يُظهر هؤلاء العلماء نقصاً في المعرفة المحددة (انظر أيضاً Narlikar، ٢٠١٦). عندما ناقشنا الأحزاب السياسية في النيجر في مكتب مريح في نيامي في عام ٢٠٠٦م، جعلني «ماهامان تيجاني علو» أدرك أن أحزاب النيجر لا تتوافق مع الخصائص المزعومة- وبالتالي: وأوجه القصور- المحددة بـ«الحكمة التقليدية» للسياسات الغربية (انظر أيضاً: Olivier de Sardan و Tidjani Alou، ٢٠٠٩). فيميل العلماء الأوروبيون إلى مقارنة الأنواع الواقعية الإفريقية بالأنواع المثالية الأوروبية من السياسات، غير مدركين للعجز الفعلي للأحزاب السياسية والديمقراطيات الغربية. فأنظمة الأحزاب السياسية في فرنسا وإيطاليا، على سبيل المثال، أكثر انقساماً وأقل مؤسسية؛ من الأنظمة الحزبية في دول مثل غانا وتنزانيا، ومن ثَـمَّ فإن ما نحتاج إليه هو تنوع في الآراء بالتزامن مع التساؤل المستمر عن تحيزاتنا، كما يجب أن نكون حريصين أيضاً على عدم التأكيد على الهويات الجماعية في عملية التأليف العلمي.

التحدي الثاني: الرؤى غير المميزة وغالباً السلبية:

جنوب الصحراء الإفريقية، بوصفها منطقة جغرافية، تحتوي على ما لا يقل عن ٤٩ دولة مستقلة، والتي تتمايز بصورة جذرية فيما يتعلق بالمحددات الثقافية والاجتماعية الاقتصادية، بالإضافة إلى اختلافها فيما يتعلق بنوع أنظمة الحكم والاستقرار السياسي. وحتى في داخل الدول نفسها؛ عادةً ما تكون هناك اختلافات عميقة أيضاً، كما أن معظم الأفارقة ليسوا خبراء في المنطقة كلها، ولكن خبراتهم تكون في بعض المجموعات أو البلدان أو في بلد بعينها، أو حتى في المناطق داخل الدول[1]، ناهيك عن أن كل الباحثين يغطون فقط جزءاً من الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية. وعادةً ما ينطلق الباحثون من تجارب بعينها، كما يتم دراسة دول بعينها أكثر من غيرها[2]. وغالباً ما يستنبط العلماء تجارب معينة، ويتم دراسة بعض البلدان أكثر من غيرها. ومع ذلك؛ فإن التعميمات حول «إفريقيا» لا تزال شائعة، على سبيل المثال: التصريحات حول «الدولة الإفريقية»، أو «الأحزاب السياسية الإفريقية»، أو «التراجع

(١) أشكر زميلي «توماس بيرشينك» على هذه الرؤية (التي أتذكرها من ورشة عمل في كيب تاون في أوائل القرن الحادي والعشرين).

(٢) تمت دراسة العديد من البلدان (مثل: غانا، وكينيا، وزامبيا) في كثير من الأحيان أكثر من- على سبيل المثال- الدول الفرنكوفونية واللوزوفونية (الناطقة بالبرتغالية)، بالإضافة إلى بلدان أكثر صعوبة من حيث ظروف العمل الميداني (انظر على سبيل المثال: Piccolino and Franklin، ٢٠١٩).

الديمقراطـــي فـــي إفريقيا»، فكل تلـــك التعميمات لا تزال شـــائعة للغاية[1]، ولا نقـــول إن التعميمات بصورة عامة هي خاطئة في حـــدّ ذاتها، ولكن من الناحيـــة العلمية يجب أن تصمد أمام اختبارات كافية لإثبات دقتها. ومن الأمثلة على ذلك: العمل الكلاســـيكي لبراتون وفان دي فالي Bratton and van de Walle (١٩٩٧) حـــول الديمقراطيـــة فـــي إفريقيا، ودراســـة ميهلر حول تقاسم الســـلطة في إفريقيا Mehler (٢٠٠٩)، ومســـاهمة أريـــولا Arriola (٢٠٠٩) بشأن الحكومات وسياسات الزبائنية، والاستقرار في أربعين دولـــة، وهي كلها أمثلة عن كيف يمكـــن أن تكون التعميمات معللة ومثبتة جيداً.

ومن المؤكـــد أن مجتمع باحثي الدراســـات الإفريقية يدرك جيـــداً ذلك التحـــدي، ويقود النضـــال ضد الصور النمطية الســـلبية عن القارة، ولكن ومع ذلك يجب أن يراجع دارســـو الدراســـات الإفريقية نصيبهم من الأنماط البحثية الســـلبية، ففي الفقرات السابقة أشرت إلى المقارنات غير العادلة (وربما اللاواعيـــة) للأنواع الحقيقية والمثالية فيما يتعلق بأنظمـــة الأحزاب وأنواع الأنظمة فـــي إفريقيا، ومع ذلك لا أعذر ولا أستثني نفسي هنا؛ ففي دراستي للنزاعات المســـلحة- على ســـبيل المثال- ركزت على حالات العنف وليس الســـلام، ولكن بعد أن اســـتغرقت في قراءة أعمال غير الأفارقة (Pinker، ٢٠١٨؛ Rosling et al.، ٢٠١٨) أدركت أننا ربما شـــهدنا انخفاضاً فـــي العنف في إفريقيا. وأيضـــاً؛ في حين أن عملية التحول الديمقراطي بالتأكيد لم تكتمل بصورة عامة في إفريقية؛ فإن ظهور التعددية الحزبية منذ عـــام ١٩٩٠م كان أمراً ملحوظاً، ولا ســـيما إذا نظرنا إليه في ضوء المنطقة المجاورة -الشـــرق الأوسط-، والتي فيها ظروف اقتصادية اجتماعية أفضل من إفريقيا، كما أن الكثير من المحددات والمؤشـــرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية قد تحسنت بشكل كبير (Basedau، ٢٠١٩)؛ فمنذ عام ١٩٩٠م تضاعف دخل الفرد وانخفضت معدلات وفيات الرضع إلى النصف، كما زاد متوســـط العمر المتوقع بما لا يقل عن عشر سنوات (من حوالي خمسين إلى ستين عاماً)، وبالرغم من أنني متفق تماماً على أن الســـرديات المطمئنة قد تكون خادعة بـــل وخطيرة (Wadongo، ٢٠١٤)؛ فإنه يجب الاعتـــراف بالتقدم، ليس فقط مـــن أجل الإنصاف، ولكنهـــا حقيقة، ففقط عندما نســـتطيع تحديد الأســـباب بصورة صحيحة؛ فنستطيع عندها أن نستغل معرفتنا لتعزيز المزيد من التقدم[2].

أقترح إجراء دراسات مناطقية مقارنة وتتصف بـ«الإفريقية»؛ بطريقة تجمع الأساليب النظرية والمنهجية الصارمة مع حساسية السياق والمعرفة المتعمقة والانفتاح الاستكشافي لدراسات المنطقة

التحدي الثالث: إغفالنا للثورة في مجال العلاقات السببية:

مرّت الدراســـات الإفريقيـــة والدراســـات المناطقية بشـــكلٍ عام بالعديد من «المنعطفـــات» في العقود الأخيرة، مثل «المنعطف الثقافـــي» و«المنعطف اللغوي» و«المنعطف

(١) أنا عمداً لا أشير إلى أي أعمال هنا.

(٢) يجب أن نتجنب بالمثل الموقف المضاد المتطرف الذي يأتي مع اتهامات قاسية، وقد يلقي عنه التحديات تحت الطاولة، فكلاهما يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية: فالإهانة والتخويف لا يقنعان الناس؛ فإذا أمكن إثبات خطأ العبارات بسرعة فستفقد المصداقية على الفور.

المكاني» (على سبيل المثال: Bachmann-Medick, ٢٠١٦; Chaney, ٢٠٠٢; Engel, ٢٠٠٣). ومع ذلك؛ فقد فاتت الدراسات الإفريقية والعلوم الإنسانية على وجه الخصوص، وإلى حدٍّ ما: ما يمكن تسميته «ثورة تحديد العلاقات السببية» (انظر على سبيل المثال: Kimberly, ٢٠١٦; Morgan, ٢٠١٦)، فعلى الرغم من أن المرء قد يختلف مع الطابع البراق الذي يحمله ذلك المصطلح؛ فإن الفكرة الكامنة وراءه جوهرية للغاية.

ففي عالم اجتماعي متعدد الأوجه؛ من الصعب للغاية تحديد الأسباب والتأثيرات بشكلٍ موثوق؛ حيث يظل استبعاد المتغيرات variables بخلاف السبب المفترض لتأثير معيّن يمثل تحدياً أساسياً. فتحديد الأسباب والآثار يُعد أحد الشروط المسبقة لتصميم السياسات التي يمكن أن تحل المشكلات محل الدراسة[1].

فالاقتصاديون على وجه الخصوص، إلى جانب أيضاً علماء السياسة وغيرهم من علماء الاجتماع، يقومون بتطبيق أساليب يمكن أن تساعد في تحديد العلاقات السببية. وبشكلٍ عام؛ يمكن تحديد السببية من خلال الأطر المقارنة الصارمة والمضبوطة (انظر على سبيل المثال: Sartori 1991)، فإذا وجدنا سبباً ونتيجة مفترضة في حادثة ما، ولكن ليس في حادثة أخرى متطابقة، يمكننا حينئذٍ أن نفترض أننا وجدنا علاقة سببية.

فالتقدم العلمي في مجال تحليل الارتباط متعدد المتغيرات يمكن أن يؤدي إلى زيادة الثقة في أن العلاقات محل البحث تمثل علاقة سببية، ولكن يمكن القول بأنه لا يمكن أبداً استبعاد السببية العكسية، أو إغفال المتغيرات ذات القوة التفسيرية العالية.

وهناك طرق أخرى واعدة، ولكنها مع ذلك أكثر تقليدية لتحديد العلاقة السببية، وهي التجارب الطبيعية الفيزيائية التجريبية أو من الأنظمة ذات التصميمات المتشابهة، ولكنها نادراً ما تكون قابلة للتطبيق؛ لأنها تتطلب وجود ظروف حقيقية من الحياة، والتي ترتبط بالحظ أكثر من ارتباطها بتصميم محكم من العلماء. فالتجارب المستوحاة من علم النفس والاقتصاد السلوكي أصبحت أكثر عصرية؛ حيث يمكن للباحثين خلق الظروف بأنفسهم، والتأكد من أن العلاقات بين السبب والنتيجة المفترضة ليست ناتجة عن الاختلافات بين الحالات التي تتم مقارنتها. فإذا كانت مجموعتان من المشاركين تشتركان في نفس الخصائص، ولكن تتفاعل بشكل مختلف مع الحافز stimulus، فمن المقبول حينئذ إبرام علاقة سببية. فمنذ الدراسة الرائدة التي أجراها وانتشيكون Wantchekon (٢٠٠٣) حول الزبائنية clientelism ، في الحملات الانتخابية في دولة بنين، عالجت الدراسات التجريبية بشكلٍ متزايد الحالات الإفريقية- وليس فقط من حيث السياسة (على سبيل المثال: Hoffmann et al. 2019; Mbiti et al. 2019).

كما يمكن كذلك الوصول إلى التعرف على العلاقات السببية عن طريق طرق البحث الكيفي qualitative methods، وبخاصة عن طريق تتبع العمليات (انظر: على سبيل المثال: Beach and Rasmus 2013 Morgan 2016).

وبالرغم من أن طريقة «تتبع العمليات» تبدو ككلمة طنانة لتوصيف الدراسات المعتمدة على دراسة الحالة؛ فإنها يمكن كذلك أن تساهم في التعرف على العلاقات السببية (انظر أيضاً: Blatter et al 2016)، فعمليات تتبع العملية المعقدة تتطلب عمليات تنظير حذرة ومفصلة لآليات العلاقات السببية، فتلك العمليات عادةً ما تكون معقدة، وتشتمل على إجراءات عديدة من فواعل في سياق بعينه.

فإذا تمكّنا من ملاحظة هذه الآليات، وإظهار أنها تعمل بصورة جيدة، فإن ذلك يمكن أن يعطي ثقة كبيرة

(١) يُظهر جرد المقالات الحديثة أن عدداً قليلاً فقط من المقالات تثير إشكالية التحدي المتمثل في السببية، التحديد الصريح للسببية هو هدف ٤,٥ بالمائة فقط من جميع الأعمال المنشورة.

في المنهجية السببية، كما أننا لا يجب أن نرى أياً من هذه المنهجيات على أنها عصا سحرية؛ فعمليات تتبع العملية تتطلب جهوداً منظمة، وهناك أمثلة قليلة على عمليات التطبيق الناجحة (انظر على سبيل المثال: Poteete et al. 2010)، فغالباً ما تنضوي التجارب على محاذير أخلاقية، كما أنها في الغالب تكون مصطنعة، وتفتقد إلى عمليات التحقق الخارجية، بما يعني أننا لا يمكن أن نستخدم التعميم، كما أن هناك ثمناً آخر يجب دفعه، والذي سأوضحه في السطور التالية كتحدٍّ أخير.

التحدي الرابع: المنظورات الجزئية مقابل الصورة الأكبر والمدى الأبعد:

كما هو موضح في القسم السابق؛ يُعد تحديد السببية أكثر صعوبة للعينات عبر البلدان، ومن ثَـمّ غالباً ما يأتي تحديد السببية على حساب التركيز على المنظورات الجزئية micro-perspectives، كما أن تلك المشكلة تمتد إلى ما وراء العلوم الاجتماعية، فغالباً ما تقدم العلوم الإنسانية أيضاً المنظورات الجزئية؛ فمعظم علماء الأنثروبولوجيا خبراء في بلدان ومناطق محددة، وكذلك العديد من علماء السياسة، واستعراضنا للمقالات في مجالات الدراسات الإفريقية الرائدة في (الجدول ١) يدعم هذا الزعم بقوة؛ حيث إن (٨٥٪) من جميع المقالات عبارة عن دراسة حالة لدولة بعينها، في حين يدرس ثلثها المنظورات الجزئية فقط، في حين أن نسبة صغيرة (٦,٧٪) فقط هي التي تأخذ في الاعتبار الصورة الأوسع، مثل إفريقيا كلها أو إحدى المناطق الفرعية، كما تُعد المشاهدات البانورامية نادرة، ليس فقط من الناحية الجغرافية ولكن على النطاق الزمني أيضاً؛ فإن (٢١٪) فقط يأخذون فترة زمنية تزيد عن عشر سنوات[1]، في حين أن مقالتين فقط (٣٪) جمعتَا ما بين النطاق الجغرافي الكبير وعلى فترة زمنية طويلة، أحدهما هو مؤلف إفريقي (Twagiramungu et al.، ٢٠١٩)، في حين أن المقارنات مع المناطق الأخرى من العالم غالباً ما كانت غائبة، إذاً كيف يمكننا معرفة ما إذا كانت ظاهرة ما خاصة بإفريقيا فقط إذا لم نقارنها ببقية مناطق العالم؟

ومن ثَـمّ؛ فإن النقد العلمي لعدم وجود وجهات نظر طويلة المدى وعابرة للدول يتطلب مؤهلات علمية خاصة، بينما كذلك المنظورات الجزئية والتركيز المحدد على قضايا بعينها تُعد ضرورية أيضاً.

التحدي الثاني- الذي ناقشناه في هذا المقال- انتقد التعميمات حول «إفريقيا»؛ حيث يكون التعميم منطقياً فقط عندما نأخذ في الاعتبار الاختلافات والفروق الدقيقة بين الظواهر الاجتماعية أو السياسية، في حين أن تجاهل الصورة الكبيرة أمر يكلفنا الكثير، خاصةً إذا ما ركزنا على مواضيع أو دول بعينها أو فقط على الشؤون الجارية، فذلك يمكن أن يعمي نظرنا عن الاتجاهات العامة الأكثر أهمية، وقد ذكرت أعلاه أن إجراء تحسينات جذرية يُعد أمراً نادر المناقشة في حيّز الدراسات الإفريقية، بالرغم من أنها موثقة بصورة جيدة (asedau 2019; Rosling et al. 2018).

إن العثور على أسباب التقدم له فوائد محتملة ضخمة، سواء من حيث رسم صورة أكثر عدلاً ودقة للمنطقة، أو من حيث تقديم أدلة حول كيفية زيادة تحسين الظروف في تسع وأربعين دولة في إفريقيا جنوب الصحراء.

حالة الدراسات الإفريقية المقارنة

يمكن للمقارنة- بطريقة عاكسة ومنهجية- أن تخفف الكثير من التحديات التي حاولت تحديدها في الأقسام السابقة، وقد أسميت هذا النهج «الدراسات الإفريقية المقارنة» Comparative African Studies CAS، وعلى الرغم من أن التسمية لا تهم؛ فإنه تجدر الإشارة إلى أنه توجد مفاهيم مختلفة لـ CAS (انظر: Ahram et al. 2018; Basedau and Köllner، 2007)، ولكن من أجل إضافة شيء ذي قيمة؛ فأنا أجادل بأن الدراسات الإفريقية

(١) أقر بأن الاستعراض السريع لملخصات المقالات أظهر تقصيراً في بحث المدى الطويل.

المقارنة بمختلف أنماطها يجب أن تكون أكثر من مجرد دراسات مناطقية تقليدية، وفي المقابل، فأنا أقترح إجراء دراسات مناطقية مقارنة وتتصف بـ«الإفريقية»؛ بطريقة تجمع الأساليب النظرية والمنهجية الصارمة مع حساسية السياق والمعرفة المتعمقة والانفتاح الاستكشافي لدراسات المنطقة. وتشير كلمة «مقارنة» في هذا السياق إلى مفهوم الاختبار التجريبي المنهجي، والذي يتضمن بالضرورة المقارنة، سواء كانت نوعية أو كمية (أو كليهما)، كما تشير السمة «المنطقة» إلى المعرفة المتعمقة وحساسية السياق لخبراء البلد والمنطقة، وينبغي تقديرها لطبيعتها الاستقرائية والاستكشافية، التي تستغل المعرفة في التفاصيل التجريبية. وقد ناقشتُ في الأقسام السابقة بعض فوائد المقارنات المنضبطة والطرق ذات الصلة.

فيما يلي؛ سألخص الطرق التي يمكن أن تكون بها دراسات المنطقة المقارنة والدراسات الإفريقية مفيدة (الجدول ٢):

فأولاً: إن المقارنة يمكن أن تساعدنا في التغلب على الرؤى الأحادية الخارجية (وبخاصة الغربية)، فإذا ما قارّنا/ أو بالأحرى دمجنا التوجهات المختلفة؛ فإننا يمكن أن نستطيع أن نوفر صورة أكثر دقة؛ فالرؤى المتناقضة يمكن أن نضعها تحت الاختبار، ونكشف عن الوقائع الأفضل والأكثر مناسبة وذات الأوجه المتعددة، وتلك المقارنة من الممكن أن تُظهر لنا أن هناك تقارباً بين الرؤى «الإفريقية» و«الغربية»، فما نحتاج إليه هو التنوع في الرؤى؛ وليس فقط فيما يتعلق بالمنطقة الجغرافية للباحث وأصوله. وبالوضع في الاعتبار هيمنة تلك الرؤى من الخارج؛ فإن مزيداً من التنوع من المؤكد أنه سيتطلب تقوية الرؤى الإفريقية، والتي سوف تتطلب المزيد من الموارد، ومؤسسات علمية أفضل، والحوافز المناسبة لإجراء الأبحاث.

وثانياً: وربما كنتيجة لذلك؛ فإن الدراسات الإفريقية المقارنة سوف تكون أكثر نفعاً لتصحيح الرؤى غير المميزة والتي غالباً ما تكون سلبية عن إفريقيا، فمقارنة مختلف الدول الإفريقية والوحدات ما دون الدول في عملية التحليل؛ سرعان ما ستكشف العديد من الاختلافات، إلى جانب ظهور المزيد من الأمثلة الإيجابية والاتجاهات الواعدة.

وثالثاً: بإضافتنا لصفة «المقارنة» للدراسات الإفريقية أو «الدراسات المناطقية»، يمكننا كذلك أن نقوي ذلك النطاق الذي لا تزال فيه العلوم الاجتماعية تمثل أقلية، على الأقل على نطاق الجامعات الألمانية، فنحن بحاجة إلى الدمج ما بين المعرفة المعمقة وقوة الاستنتاج للمجالات المعرفية، مثل الأنثروبولوجيا، بالتركيز على التفسيرات السببية التي يتبعها بعض العلماء داخل العلوم الاجتماعية، فالرؤى المختلفة تخلق صورة أكثر شمولاً.

ورابعاً: من المثير، وكما جادلت في السابق، أن «الثورة في مجال العلاقات السببية» في العلوم الاقتصادية والسياسية- كما في البيانات المولدة تالياً تحت مستوى الدولة- كان لها تأثيرات جانبية لتهميش الدراسات عبر الدولة، والتي تتراوح ما بين المقارنات المتحكم فيها؛ إلى عمليات التحليل متعددة المتغيرات الكلاسيكية، ومثل تلك الدراسات أصبحت غير عصرية، بل الأسوأ: أصبحت صعبة النشر في كبرى الدوريات، حيث إنها نادراً ما تتعرف على العلاقات السببية، وهذا قد يعمينا جزئياً عن الصورة الأكبر وعلى المدى الأبعد. وقد جادلت عاليه بأننا بحاجة إلى التعميم، حتى لو على حساب السببية، كجزء من عملية الإنتاج العلمي. فالاتجاهات التي تدمج المدى البعيد سوف تساعدنا أيضاً بصورة كبيرة لتجنب الرؤى السلبية غير العادلة بشأن إفريقيا، كما أوضحناه في السطور السابقة أيضاً.

ولنأخذ على سبيل المثال: آثار وباء كوفيد١٩ على الاستقرار السياسي أو الظواهر الاجتماعية الأخرى في إفريقيا، فالمنظور المقارن يمكن أن يتعلق بالعديد من التخصصات العلمية والمواضيع المختلفة، بما في ذلك دراسة الحياة الاجتماعية، الاقتصاد والسياسة، ومن ثَمّ فإن «دراسات الحالة» بشأن الاقتصاديات المتعلقة بالصحة والآثار الاجتماعية والسياسية يمكن أن تفرز

مجموعــة من الــرؤى والافتراضات الواعــدة للعلاقات العامــة، بما في ذلــك التداعيات المحتملــة؛ التي من الممكــن أن تتجاهلها «العمليــات المنطقية» التي تعتمد على النظريات فقط.

جدول (٢):

تحديات الدراسات الإفريقية والمزايا المحتملة للدراسات الإفريقية المقارنة:

التحديات	الفجوات المعرفية والانحيازات الناتجة	الرؤى المقارنة
هيمنة الرؤى الخارجية	رؤى أحادية، منحازة، مصطنعة، عادة ما تكون رؤى سلبية	المقارنة، الدمج، واختبار الرؤى المتنوعة
الرؤى غير المميزة والسلبية	غير دقيقة، معممة، تغفل التطورات الإيجابية	سوف تكشف المقارنة الممنهجة الجوانب الإيجابية والدقيقة
إغفال «الثورة السببية»	قلة العلاقات السببية المثبتة، أو الاعتقاد بعلاقات سببية زائفة تقوم على الافتراض أو الأيديولوجية	المقارنة الممنهجة المعززة بالأدوات السببية، مثل التجارب والمقارنات المتحكم فيها وتتبع العمليات والمنهجيات المختلفة (مثل تصميم البحوث الظرفي المتداخل)
الرؤى إلجزئية بدلا من الصورة الكبرى والمدى البعيد	إغفال الاتجاهات طويلة الأمد، والتي غالبا ما تكون إيجابية، وكذلك خصوصية إفريقيا مقارنة بالمناطق الأخرى	مقارنة الدراسات على المستويات الجزئية عبر الدول وعبر المناطق وعينات على مستوى الدول

فيمكن على ســبيل المثال: مقارنة مســتويات مختلفة مــن القيود في مكافحة الجائحة مــن أجل تحديد الروابط المنهجيــة بين الآثار، كما يمكن أن يكون هناك جمع بيانات مقارن منهجي حول معدلات الإصابة واستجابات الحكومة، وكذلك بشــأن التنافس الاقتصادي والسياســي المحتمل- والسياقات ذات الصلة- التي نتجت عنها.

كما يمكن لدراسات الحالة المقارنة ودراسات الحالة الفردية اســتخدام «التتبع المباشر للعملية» لتتبــع التطورات فــي بلدان مختارة، على ســبيل المثال: الحالات «النموذجية»، أو تلك الحالات (غير

الدراسات الإفريقية المقارنة سوف تكون أكثر نفعاً لتصحيح الرؤى غير المميزة والتي غالباً ما تكون سلبية عن إفريقيا

الناجحة) بشكلٍ استثنائي في التعامل مع الوباء.

كذلــك يمكــن للتجــارب الطبيعيــة الاســتفادة من الاختلافــات بين البلــدان وداخلها فيما يتعلــق بمعدلات الإصابة واستجابات الحكومات.

كما يمكن مقارنة جمع البيانات في المنطقة بأســرها، وكذلك جميع المعلومات والتحليلات والاستنتاجات المتعلقة بالتطــورات في مناطــق العالم الأخرى، ومن ثَمّ ســتظهر التأثيرات طويلة المدى لأول مرة بعد بضع سنوات من الآن، ولكن قد نســتعد بشــكل منهجي للحصول على المعلومات والأســئلة ذات الصلة في تصميمات أبحاثنــا. بالطبع؛ لا يمكننا أن نتوقع أن مثل هذه الدراسات ستكون متصلة بشكل منهجي، ولكن ستظهر العديد من الفرص للتعاون المثمر.

وفــي النهاية؛ قد لا تكــون قائمة الفوائــد المحتملة للدراسات الإفريقية المقارنة شاملة لجميع الجوانب.

ولكن في النهاية قد يتساءل القارئ: كيف يمكننا تحقيق تلك الأهداف؟

أولاً؛ من الضروري أن يكــون لدينا المزيد من الموارد للدراســات الإفريقية، ليــس في ألمانيا فقــط؛ ولكن في المناطق الأخرى أيضاً؛ ناهيك عن إفريقيا بشكلٍ خاص.

أمــا التحدي الثاني؛ فهو كيفيــة إضفاء الطابع متعدد التخصصات ومتعدد الأســاليب لهذا المنهج المقترح أثناء

التنفيذ: هل من المفترض أن يتقن الأفارقة من الآن فصاعداً جميع الأساليب؛ وأن يكونوا حقاً متعددي التخصصات؟ يبدو هذا غيـــر واقعي، وقد لا يكون حتى مرغوباً فيه. ومع ذلك؛ فيمكن إجراء تحســـينات هيكلية؛ على سبيل المثال: يجب علـــى فرق العلماء الذين يعملون معاً أن يعترفوا بنقاط القوة لدى بعضهم البعض وأوجه القصور والتحيزات الخاصة بهم، وهذه- على ما أعتقد- هي الطريقة الوحيدة التي يمكن أن ينجح بها التعاون الحقيقي متعدد التخصصات.

وفي نفس الوقت؛ يمكن للجميع إحضار شـــيء ما إلى الطاولـــة، قد يكون من المفيد بشـــكل خاص الانخراط في نهج متعدد الأساليب، قد نطلق عليه «تصميم بحث متداخل متسلسل» (انظر على سبيل المثال: Lieberman 2005). وكما هو موضح لدراسة تأثيرات كوفيد١٩ في مرحلة أولية من البحث؛ يمكن أن تُســـتخدم الأســـاليب الأنثروبولوجية وغيرها من الأســـاليب نوعية الاســـتقراء لتكوين فرضيات، كما يمكن اختبارها في عينات كبيرة على مســـتوى الدولة. بناءً على نتائجهم؛ يمكننا اختبار الآليات الســـببية الكامنة، والممكنة نظرياً في التجارب.

الحالات النموذجيـــة والمنحرفة، المختارة وفقاً لنتائج العينات الكبيرة على مستوى الدول، يمكن أن تعيد الأساليب النوعية. يمكن لتتبع العملية اكتشـــاف ما إذا كانت الآليات المفترضـــة تعمل بالفعل في حـــالات نموذجية وفقاً للبحث الكمي. كما يمكن أن تكشـــف الدراسة الاستقرائية الحالات المنحرفـــة عن متغيرات إضافية وتفاعـــلات معقدة لم يتم اختبارها من قبل. فبمجرد إنشاء أسئلة جديدة؛ يمكن إرجاع هـــذه المتغيرات إلى التحليل الكمي، والذي يمكن أن يوضح ما إذا كانت هذه المتغيـــرات مهمة لجميع الحالات. ويمكن تكرار تسلسل الاستنتاج والاستقراء في جولات أخرى.

هذه بالطبع ليســـت الطريقة الوحيدة للتعاون، فيمكن للباحثيـــن اســـتخدام مجموعة مختارة فقـــط من الفرص المنهجية بالطبع، ومن ثَمّ نســـتطيع القول: إن الدراســـات أحاديـــة الطريقة مفيدة وســـتظل كذلك، ولكـــن التحدي الرئيسي هو كيفية تنسيق الجهود المختلفة بين التخصصات والعلماء؟ هذا ما يجب أن نحصل عليه!

المراجع References:

- Ahram, Al., Kцllner, P., and Rudra, S. (eds) (2018). Comparative Area Studies: Methodological Ration- ales and Cross-Regional Applications. New York and Oxford: Oxford University Press.
- American Political Science Association (2019). Roundtable: increasing inclusion of African and Africa-based scholars in political science. Available at: https://convention2.allacademic.com/ one/apsa/apsa19/index.php?cmd=Online+Program+View+Session&selected_session_id=1529682&PHPSESSID=gq0il6pkf42bi3lsdd3t1pcqv5 (accessed 19 March 2020).
- Arriola, LR. (2009). Patronage and political stability in Africa. Comparative Political Studies. 42(10): 1339–1362.
- Bachmann-Medick D., (2016). Spatial turn. In: Bachmann-Medick D. (ed.), Cultural Turns: New Orientations in the Study of Culture. Berlin and Boston, MA: De Gruyter, pp.211–243.
- Basedau, M. (2019). Progress Overlooked: The Case for More “Afropositivism”. GIGA Focus Africa, No.02, March. Hamburg: GIGA.
- Basedau, M., and Kцllner P. (2007). Area studies, comparative area studies, and the study of politics: context, substance, and methodological challenges. Zeitschrift fьr Vergleichende Politikwissenschaft 1(1): 105–124.
- Beach, D., and Rasmus, BP. (2013). Process-Tracing Methods: Foundations and Guidelines. Ann Arbor, MI: University of Michigan Press.
- Blatter, J., Haverland M., and Hulst M. (eds) (2016), Introductions to Qualitative Research in Political Science (four volumes). London: SAGE Library of Political Science.

Niger. Paris: Karthala.
- Piccolino, G., and Franklin, S. (2019). The unintended consequences of risk assessment regimes: how risk adversity at European universities is affecting African studies. Africa Spectrum 54(3): 268–281.
- Pinker, S. (2018). Aufkldrung Jetzt. Fьr Vernunft, Wissenschaft, Humanismus und Fortschritt, Eine Verteidigung. Frankfurt am Main: S. Fischer Verlag.
- Popper, K. (2005). The Logic of Scientific Discovery (first published 1935 as “Logik der Forschung”). Abingdon: Routledge.
- Poteete, AR., Janssen, MA., and Ostrom, E. (2010). Working Together: Collective Action, the Com- mons, and Multiple Methods in Action. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Rosling, H., Rosling Rцnnl, A., and Rosling, O. (2018). Factfulness: Wie wir lernen, die Welt so zu sehen, wie sie wirklich ist, Freundl, H. Remmler HP and Schreiber A (transl.). Berlin: Ullstein.
- Sartori, G. (1991). Comparing and miscomparing. Journal of Theoretical Politics 3(3): 243–257.
Twagiramungu, N. Duursma, A. Berhe, MG. et al. (2019). Re-describing transnational conflict in Africa. The Journal of Modern African Studies, 57(3): 377–391.
- Wadongo, E. (2014). Africa Rising? Let’s be Afro-Realistic. The Guardian, 21 November. Available at: www.theguardian.com/global-development-professionals-network/ 2014/ nov/07/afri- ca-rising-lets-be-afro-realistic (accessed 28 December 2018).
- Wantchekon, L. (2003). Clientelism and voting behavior: evidence from a field experiment in Benin. World Politics 55(3): 399–422.
- Weber, M. (1930). Wissenschaft als Beruf. 3rd edn. (Wissenschaftliche Abhandlungen und Reden zur Philosophie, Politik und Geistesgeschichte, 8). Mьnchen: Duncker & Humblot ■
- Bratton, M., and van de Walle, N. (1997). Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective. Cambridge: Cambridge University Press.
- Chaney, D. (2002). The Cultural Turn: Scene-Setting Essays on Contemporary Cultural History. Abingdon and New York: Routledge.
- Engel, U. (2003). Gedanken Zur Afrikanistik – Zustand und Zukunft einer Regionalwissenschaft in Deutschland. Afrika Spectrum 38(1): 111–123.
- Hoffmann, L., Basedau M., Gobien S. et al. (2019). Universal love or one true religion? Experimental evidence of the ambivalent effect of religious ideas on altruism and discrimination. American Journal of Political Science 40(3): 1–18.
- Kimberly, JM. (2016). Process tracing and the causal identification revolution. New Political Economy 21(5): 489–492.
- Lieberman, ES. (2005). Nested analysis as a mixed-method strategy for comparative research. American Political Science Review 99(3): 435452-.
- Mbiti, I., Muralidharan, K., Romero, M. et al. (2019). Inputs incentives, and complementarities in education: experimental evidence from Tanzania. The Quarterly Journal of Economics 134(3): 1627–1673.
- Mehler, A. (2009). Peace and power sharing in Africa: a not so obvious relationship. African Affairs, 108(432): 453–473.
- Morgan, KJ. (2016). Process tracing and the causal identification revolution. New Political Economy, 21(5): 489–492.
- Narlikar, A. (2016). “Because They Matter”: Recognise Diversity—Globalise Research. GIGA Focus Global, No. 01, April. Hamburg: GIGA.
- Olivier de Sardan, JP., and Tidjani Alou M. (eds). (2009). Les Pouvoirs Locaux Au